

«يا خوفي من يوم نصر» المعاهدة والتوريت

سعد الله مزرعاني *

بعد اتفاقية كامب دايفيد عام 1978، حذر الشاعر المصري المبدع أحمد فؤاد نجم وغنى الشيخ إمام: «يا خوفي من يوم نصر: ترجع سينا وتروح مصر!!»
لخص ذلك واقفاً واشتق له معادلة سياسية ونضالية زادت في سنوات الاعتقال للشاعر وللمغني الثائرين، وألهمت أجيالاً من المصريين لمن اعترضوا على نظام أنور السادات وما فرضه على مصر وشعبها من القيود والعهد والعلاقات والارتقانات.

وفي ما يشبه سيناريو أعدّه القدر، أو على الأرجح ربّبت حلقاته واستغلّت أحداثه يد أميركية ماهرة، مثل اغتيال أنور السادات في حادث المنصة الشهير عملية ترسيخ وتوكيد لاتفاقية كامب دايفيد، ويوجه «مقبولة» أكثر مما كان عليه السادات. ولقد استمرّ هذا الأمر إلى اليوم مكرّساً معادلة الشاعر والشيخ، حيث إنه بالفعل، كان ثمن عودة سينا ثم «طبا» (بالتحكيم الدولي) إلى السلطة المصرية (ولا نقول السيادة لأن تلك العودة كانت مشروطة) إخراج مصر نهائياً من الصراع مع العدو الصهيوني.

ليس هذا فقط، أي إن مصر لم تخرج إلى حياض وإلى ابتعاد، بل انتقلت بالمعاهدة وإملاءاتها وبسياسة سلطتها والتزاماتها، إلى موقع الحليف لإسرائيل. حصل ذلك مداورة في البداية، ومباشرة، لاحقاً، وعلى نحو متصاعد ومتفاقم دائماً، كما هو الأمر نحو اليوم في آخر الأمثلة، وهو التصدي لمنع قافلة «شربان الحياة» المتوجهة إلى «غزة» لتقديم المساعدات البسيطة لشعبها المحاصر حتى الموت وقمعها. وكانت السلطات المصرية قبيل ذلك قد باشرت في بناء جدار فولاذي، كمحل في الواقع لجدار الفصل والقتل والخنق الإسرائيلي الذي يشتت الضفة الغربية ويبدد معالم الدولة الفلسطينية الموعودة وعناصرها.

إن الانخراط الرسمي المصري في المخطط الأميركي - الصهيوني، قد فاق كل التصورات والتقدير، وفي امتداد صراع ضار على السلطة في بلاد النيل، تحوّل الالتزام الرسمي إلى خيار وجود، موت أو حياة، وهذا أخطر ما في المعادلة التي حذر منها نجم وإمام قبل حوالي ثلاثين عاماً!

نعم، لقد بات بقاء النظام المصري المثقل والمرهق

في أفغانستان ولا في السودان ولا حتى على المستوى الفلسطيني، ومن ثمّ اللبناني. وبسبب التعثر الأميركي وصلت الانحناء السعودية في السعي نحو التهدئة وفي المصالحات تداركاً لانعكاسات الإخفاقات الأميركية على الداخل السعودي نفسه...

إلا أن القاهرة وأظلت على السياسات نفسها: من إيران إلى فلسطين إلى سوريا... ولقد لمسنا هنا في لبنان، التحفظات المصرية المتعددة على التحوّلات والمتغيّرات التي كرسّت توازناً جديداً على مستوى السلطة لم يعد فيه للفسيفساء الأميركية أفضلية قول الكلمة الفصل في السياسة الرسمية اللبنانية، وخصوصاً الشق الخارجي منها.

هذا يؤكد أيضاً أن النظام المصري قد كبّل نفسه فضلاً عن شروط اتفاقية كامب دايفيد، بشروط الاحتفاظ بالسلطة ومن ثمّ بشروط التوريت لحمل مبارك في مواجهة تنامي قوة المعارضة المصرية من جهة، والرفض الشعبي المصري العام لسياسة مبارك ولوربته خاصة.

من هنا تنبع شراسة النظام المصري في القيام بالمهام الصعبة أي الأكثر إجرأاً له، لأنها الأسوأ والأقذر بالمقاييس القومية والوطنية، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالتواطؤ مع الصهاينة وأسيادهم على نضال الشعب الفلسطيني وحقوقه الممنوع من نيل الحد الأدنى من حقوقه في أرض ووطن وكيان سياسي. ويستغل نظام مبارك عوامل الضعف العربي وغياب التضامن مع الشعب الفلسطيني، وهو يستقوي ضمناً بدعم وتواطؤ من شركائه في «حلف الاعتدال». كما يستغل الانقسام الفلسطيني ويسعى إلى تغذيته ولو تظاهر بدعم المصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس». فهو يدعم حصرياً ذلك النوع من المصالحة الذي يؤدي إلى لجم المقاومة وإلى إغراق الطرف الفلسطيني في مفاوضات لا آخر لها ولا ثمرة، فيما الجانب الصهيوني يواصل تبيد ما بقي من المقومات الجغرافية والسياسية والاقتصادية والأمنية لقيام الدولة الفلسطينية الموعودة وتصفتته.

شراسة النظام المصري هي الثمرة الطبيعية لجملة اختلالات في الوضع المصري والعربي والدولي، منذ تراجع حضور ودور حركة التحرر العربية التي ما توافر لها يوماً تكامل عناصر النضال وشروطه في مستويات الشعاع والممارسة والعلاقات وما سواها. حتى في مرحلة الذروة، أي في مرحلة بزوغ الناصرية وبروز القائد الراحل جمال عبد الناصر عملاقاً تحريراً تخطى تأثيره الإقليم إلى كل العالم، تكشف المشروع التحرري عن اختلالات عميقة لم تجعل الناصرية تضي في إنجازاتها إلى مستوى المواجهة، ولم تمكنها من البقاء بعد غياب المؤسس والرمز.

إنها مرحلة تاريخية لا يمكن فيها إحلال الرغبات الذاتية محل الوقائع الموضوعية، والوضع العربي على قدر شديد من التعقيد. ويقع في سياق ذلك أن القوى التحررية لم تستند من تجاربها، وجناحها المهيب أكثر من سواها للإسماك بالدفة وقيادة السفينة نحو شاطئ الأمان، سقط ولم ينهض بعد.

لكن الأفاق، أو بعضها، ما زال مفتوحاً. في القاهرة نفسها تبرز استعدادات شعبية هائلة محورها شأنان: أولهما قومي تحرري عبّر عن نفسه مراراً وتكراراً برفض التطبيع مع العدو وبالتضامن مع كل حركات المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق... وثانيهما اجتماعي يتمثل في الحركة الواسعة التي تنتشر في مصانع مصر وأحيائها الشعبية احتجاجاً على تردي الأوضاع المعيشية والخدماتية وعلى الفقر والبطالة والبطر والاستغلال...

لقد تنبّه الوطنيون المصريون لهذين البعدين اللذين كان أضاف إليهما أحمد فؤاد نجم والشيخ إمام مسألة الحريات السياسية حتى في الحقبة الناصرية. وهذه الأبعاد الثلاثة: التحرري الوطني والقومي والاجتماعي الاقتصادي والسياسي، هي اليوم ما يتوقع أن يؤخّر حركة المعارضة المصرية بقواها المتضجرة كلها، في عمل تاريخي يجعل الشعب المصري شريكاً، أيضاً، في تقرير مصيره، لا «لجنة السياسات» فيه فحسب، ولا حتماً قوى العدوان والهيمنة الخارجية الأميركية والصهيونية.

إنها، كما يتأكد تكررًا، معركة تحررية عربية شاملة وليست معركة الفلسطينيين أو المصريين وحدهم!

* كاتب وسياسي لبناني

وهذه الأخطاء شائعة. يقال مثلاً الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وهي لم تكن إمبراطورية، ولا رومانية، ولا حتى مقدسة، كما قال فولتير، وأصبحت المنظمة رمزاً ثورياً عالمياً بعد هيمنة فصائل المقاومة عليها في عام 1969، واستتبشر الكثيرون بإمكان تثيرها للواقع العربي ككل، غيرت خيارها الاستراتيجي وقبلت بالتسوية كمبدأ بعد خمس سنوات فقط في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر في حزيران 1974 حين أقرت فكرة الحل مرحلي في برنامج النقاط العشر (طبعاً يستثنى من ذلك الفصائل التي انسحبت حينها من المنظمة، وكوّنت جبهة الرفض). ولم تكن قرارات المجلس الوطني الرابع عشر الذي أعاد الوحدة للمنظمة تتراجع عن مبدأ التسوية، بقدر ما مثلت الصياغة المخادعة لقراراته، في زمن دخول الثورة مرحلة تعويم وتحرير الدلالة اللغوية من المعنى، إمكانية لتعدد التفسيرات.

اعتقد «الإسرائيلي» أن عنفه المترافق مع خطاب الطابور الخامس (الذي يتبوأ رموزه مناصب رسمية في العديد من الأقطار العربية) الذي امتنهن تسخيف المقاومة (وهو أحد أساليب الاستخبارات الإسرائيلية التي تهدف إلى كسر إرادة المقاومين في أقبية التحقيق الصهيونية، كما تشير أدبيات السجون الفلسطينية - انظر: فلسفة المواجهة خلف القضبان)، وتسفيه البطولة، وتسويق الهزيمة، ومحاولة إلغاء تجارب الشعوب الأخرى التي قدمت الكثير من أجل حريتها من الذاكرة، قد نجح في استدخال الهزيمة في الوعي العربي والفلسطيني والقضاء على فكرة فلسطين. ولكنه اكتشف أن فلسطين لا تزال ذروة الرمزية في الثقافة العربية، وذروة معنى الوجود والتحرر العربي، والمكوّن لأحد معاني وجود كل فلسطيني وعربي رغم كل محاولات فصل فلسطين والعرب. وأصبحت فكرة فلسطين أكثر من أي وقت مضى تمثل تحدياً فريداً، وتنتج في ما تنتج تشكيكاً قوياً وتوتراً داخلياً عنيفاً في الخطاب الصهيوني الذي ينفي الوجود العربي الفلسطيني، وحتى تمثل تهديداً وجودياً أكثر من أي مرحلة سابقة في الصراع.

انتصار أيار 2000 وتموّز 2006 في لبنان، وانطلاقة الانتفاضة الثانية وانتصار كانون الثاني 2009 في غزة (بغض النظر عما يردده أقطاب الطابور الخامس، وبغض النظر عن أسس تقييم الحروب الغريبة عن تجارب شعوب العالم التي يتبنونها ويروجون لها)، نقضت ما اعتبر أهم «الإنجازات الإسرائيلية» منذ عام 1948، وقد سوق له ولا يزال طواويس الطابور

الخامس. أثبتت هذه الانتصارات أن إلغاء فلسطين من الوعي العربي وخضوع العرب النهائي، الذي اعتقد «الإسرائيلي» تحقّقه وإنجازته نهائياً عقب أوسلو، لم يكن أكثر من غبار غطى الوعي العربي مؤقتاً، وكان مجرد نفضه كفيلاً بإعادة إسرائيل، كما ينبغي، إلى موقع اللاشعورية واللاطبيعية. واكتشف أن تقادم بعض الأطر والصيغ السياسية وتعفنّها لم يكن سوى مفاجأة فلسطين للجميع «بقدرتها الغدة على إيقاظ معناها الخالد»، كما يقول محمود درويش. أثبتت هذه الانتصارات أيضاً، وكذلك الإصرار العنيد على المقاومة، أن الإنسان العربي غير مقتنع على الإطلاق بعدم إمكان المواجهة مع العدو رغم كل التفوق الذي كان ممكناً التفوق عليه، ورغم كل الجهود التي بذلها الطواويس لتسويق هذه الفكرة، وبالتالي اكتشاف وهم الرضوخ العربي المطلق. هذا هو الردع الحقيقي الذي ظن «الإسرائيلي» أنه أنجزه منذ زمن. ولكن حتى يستطيع «الإسرائيلي» أن يردع أمة كاملة ويستدخل بمعونة طواويس الهزيمة النهائية ويستبدل وعينا ويمحو ذاكرتنا، عليه ألا ينتصر علينا فقط، بل على كل تاريخنا العربي الطويل.

هذه الانتصارات أثبتت خطأ الاستهانة بالإنسان العربي. فهو من صمد وانتصر في أيار وتموز وكانون الثاني. هذا ليس تافؤلاً، بل رؤية عقلانية لتاريخ هذه الأمة وحاضرها وإمكاناتها وهذا الإنسان الذي ما إن مكنته المقاومة من التعبير عن نفسه، حتى كان بوعيه وقناعاته المفاجأة الكبرى للعدو الصهيوني المقاومة تحاصر وتحارب إذا لأنها أعادت الاعتبار للتاريخ وللواقع وللإنسان لفكرة فلسطين التي اعتقد «الإسرائيلي» وأهلاً أنه انتصر عليها. ولأن غزة أصبحت دلالة فكرة يتجاوز أملها حدود فلسطين، يحاصرها الآن مبارك ونظامه. قبل الكثير في الجدار الفولاذي وعنه، ولن أضيف إلا التأكيد أن هذا الجدار هو ربما امتحان مصر أكثر مما هو امتحان لغزة.

طبعاً سيزيد جدار مبارك الفولاذي نار حميم غزة لهيباً، وستتلطخ أيدي كل من يحاصر غزة بالمزيد من دماء أطفالها ونسائها وشيوخها، ولكنه لن يكون الامتحان الأول، وربما لن يكون الأخير لغزة التي حددت خيارها الكريم. الامتحان الأكبر الآن هو لمصر حتى تثبت أن النظام لم ينجح في إفراغها من شعبها، جيشها، معارضتها، عروبته، وإفراغها من الحد الأدنى من الكرامة لإنسانها.

* أستاذ علم الاجتماع والدراسات الدولية في جامعة ويسكونسن - بارك سايد

الانخراط الرسمي المصري في المخطط الأميركي الصهيوني، فاق كل التصورات والتقدير

أيضاً برغبة التوريت مع الأثمن الإضافية التي تتطلبها أميركا وإسرائيلنا، مشروطاً بتبني كامل السياسات الأميركية والإسرائيلية.

وليس من قبيل الصدفة أن بنيامين نتنياهو قد سارع فور انتخابه رئيساً لحكومة إسرائيل، إلى كشف حقيقة العلاقة مع نظام مبارك، حين جاهر بحلف بين الطرفين لمواجهة الخطر الشيعي الفارسي الإيراني... لقد كان يشير في الواقع إلى حلف قوى «الاعتدال العربي» الذي تبلور في السنوات القليلة الماضية وبرعاية وتشجيع مباشرين من الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش. فمنذ لقاءات العقبة برئاسة الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون في أواسط التسعينيات، إلى لقاءات شرم الشيخ وسواها برئاسة جورج بوش الابن، تبلور الحلف الأميركي - الإسرائيلي - الرسمي العربي الذي كانت القاهرة أحد أعمدته الرئيسية على المستويين الإقليمي والعربي.

لقد أعيد تنشيط هذا الحلف وتعزيزه في مرحلة اندفاع مشروع «الشرق الأوسط الكبير» الأميركي بدءاً بغزو العراق في ربيع عام 2003. وتذكر في مجرى ذلك الدورين السعودي والمصري حتى في تبرير العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز عام 2006، وفي محاولة عزل سوريا وتطويعها بعدما تعذر إسقاط نظامها بالضغط وبالتهديدات الأميركية، وأيضاً بالمناوشات عبر الفريق اللبناني الشريك في محور «الاعتدال» العربي. لكن الأمور لم تجر كما تشتهي الرياح الأميركية، لا في العراق ولا

في حقوق الإنسان. لكن ليس من حق الرفات العودة لحياة الأموات الطبيعية؟ اليس الزمن هو طي صفحة الماضي الأليم؟ من المؤكد أن ملف المهدي بن بركة سيظل يشوّش على تبعات طي صفحة الماضي، ملف سافر من أروقة الهيئة السابقة للإنصاف والمصالحة باتجاه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لكن النتيجة واحدة: الهيئة الأولى أوصت للثانية بان تتابع التحقيق، والثانية تقول إنها تتعامل مع الموضوع في سياق حالات الاختفاء القسري... لكن «الجديد المستمر» - كما قال محامي عائلة المهدي بن بركة - في هذه القضية هو أنها لا تزال مفتوحة... على المستقبل.

وقد تظهر الرفات وتبقى الحقيقة معلقة. إلا أن التعرف على مصير الرجل أمر مهم لحفظ الذاكرة الوطنية، وهو يحتاج لإرادة سياسية قوية. فالراحل من أبرز رموز حركات التحرر الوطنية التي طالتها يد الاغتيال. وكان العديد من الدول يسعى لإخراص صوته بسبب حماسه الكبيرة لعقد مؤتمر القارات الثلاث، ومحلياً، كان إصداره وثيقة «الخيار الثوري بالمغرب» إفتشالاً لمحاولة كان يشجعها القصر تجاه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، بهدف إيجاد حكومة وحدة وطنية بشروط الملك الحسن الثاني. في التاسع والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر من كل سنة، تنطلق الروايات وتبقى أشهراً بين قبل وقال، كما اليوم. فمتى تكون إحدى مناسبات الاحتفاء بذكرى الاختفاء مناسبة أخرى للإعلان عن المكان الذي ترقد فيه الجثة أو ما بقي منها؟

* صحافيّة مغربيّة

ته: أظهروا رفات

لطلبه بخصوص الإنابة القضائية، لتمكينه من استجواب الجنرال حسني بن سليمان قائد الدرك الملكي راهناً، والجنرال عبد الحق القادري المدير السابق للإدارة العامة للدراسات والمستندات، وكان يعمل حين اختطاف بن بركة ملحقاً عسكرياً بالسفارة المغربية بفرنسا، إضافة إلى عميلين سابقين في الاستخبارات المغربية لعبا دوراً أساسياً في تصفية المناضل. لكن من المؤكد أن أمر الإنابة القضائية ليس بيد هيئة القضاء المغربية. فالببت به يتجاوز صلاحيات وزير العدل، والملف شائك ومتشابك الخيوط. صحيح أن القضاء الفرنسي يعثر بدوره، بينما الجريمة ارتكبت على أرض فرنسا، ولكنه حقق رغم ذلك تطوراً في مسار التحقيق، وانتهى سنة 2004 برفع طابع السرية عن جزء كبير من الوثائق ذات الارتباط بالملف.

حكايات الجثة مؤلمة. لقد عُدبت جثة الشهيد... فهي تارة ذُوبت في حوض من حمض الأسيد بعدما نقلت سراً من فرنسا صبيحة اليوم التالي للاغتيال، وقد تكون قد دُفنت على جانب نهر السين الفرنسي بالقرب من البيت الذي احتجز فيه صاحبها واغتيل، وقد يكون الجثمان مدفوناً تحت مسجد في باريس، وقد تكون رأس الشهيد فصلت عن جسده وقدمت هدية للملك الراحل، أو تكون الجثة قد انتهت إلى المحرقة كما تقول أحدث الروايات. وإلى حين التأكد من حقيقة ما جرى، يبقى المهدي بن بركة اسماً لشارع جميل في الرباط، وتمر صوره ضمن برامج تلفزيونية، وينتقل أبناؤه وزوجته نحو الوطن بكل حرية: مكاسب مهمة ربما، لدولة تعلن نفسها منخرطة